بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس الشورى

خطاب دولة الأستاذ عبد العزيز عبد الغني- رئيس مجلس الشورى في افتتاح منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة

11- 13 إبريل 2006م

مكتب الرئيـــس

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الخاتم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

يطيب لي أن أنقل إليكم تحيات فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وتمنياته الطيبة بالتوفيق والنجاح لأعمال المنتدى السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الخارجية المنعقد تحت الرعاية السامية لأخيه صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني..

هذا المنتدى الذي ينعقد في دوحة العرب وموئل اللؤلؤة الأولى قطر التي شارك شعبها القديم العالم منذ فجر تاريخه في تأسيس خبرة الارتحال على البحر ومقارعة أمواجه العاتية هذا الشعب الذي كان له أيضاً شرف المساهمة في الفتوحات الإسلامية العظيمة، كما له الشرف اليوم في صنع المجد العربي الحديث.

كما ويسرني أن أعبر عن شكري وامتناني للدعوة الكريمة للأشقاء في هذا البلد العزيز للمشاركة في أعمال هذا المنتدى وعلى حفاوة الاستقبال وكرم الوفادة، وعلى الحرص الذي تظهره دولة قطر قيادة وحكومة وشعباً تجاه قضايا المنتدى.

قطرالتي تقدم اليوم مثالاً رائعاً على عمق التغيير وحيويته وشموليته على مستوى المنطقة والعالم.

ولقد شكلت العشر الأعوام الأخيرة من عمر هذا البلد العربي الشقيق تحت قيادتكم الحكيمة يا صاحب السمو، عقداً ذهبياً من العمل المثابر الذي تجلت ملامحه في تطورات سياسية بالغة الأهمية أفضت إلى صياغة وإقرار أول دستور دائم وإعادة تشكيل مجلس الشورى بصلاحيات تشريعية كاملة، وانتخابات بلدية، ودور مؤثر للمرأة في كافة مواقع صنع القرار.

كما وتجلت ملامحه في التطورات الاقتصادية الهائلة التي شهدتها دولة قطر والمتمثلة في زيادة الرخاء والرفاهية لأبناء هذا البلد العزيز.

ومن موقعي كرئيس لمجلس الشورى في اليمن أود أن أعبر عن مشاعر الارتياح التي يكنها اليمن قيادة وشعباً للإنجازات التي تحققت في هذا البلد الشقيق، وأجدها فرصة للتأكيد على القواسم المشتركة التي تجمع بين بلدينا، والتي لا تقتصر فقط على المستوى الممتاز من العلاقات الأخوية المتينة، ولكنها أيضاً تتحد في مسيرة طموحة من التغيير الشامل على كافة المستويات.

صاحب السمو .. السيدات والسادة..

إن بلدنا بقدر ما يبدي اهتمامه البالغ بالقضايا الثلاث التي ينشغل بها هذا المنتدى، فإنه حريص أيضاً على إيضاح رؤيته تجاه تلك القضايا، من منطلق التزامه المبدئي بالديمقراطية والتنمية

وبحرية التجارة الخارجية باعتبارها المرتكز الأساسي للنظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف، وباعتبارها إحدى الوسائل الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاندماج في هذا النظام.

فمنذ مارس 95م بدأ اليمن بتنفيذ جملة من الإجراءات التي تندرج في إطار برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري، بهدف تحقيق متطلبات الإصلاح الهيكلي في بنيته الاقتصادية.
وكان من بين الأهداف الأساسية لهذا البرنامج اعتماد آلية السوق من خلال إجراءات شملت تحرير التجارة وخصخصةوحدات القطاع العام، وتوسيع دور القطاع الخاص في مجال البنية التحتية، وتشجيع وتقديم كل التسهيلات للاستثمارات الخاصة، ورفع الكفاءة الإنتاجية وتعزيز الإمكانيات الإدارية لتنفيذ الإجراءات والسياسات المرتبطة بالإصلاح.
ولقد تحققت بفضل برنامج الإصلاح، الذي لا يزال تحت التنفيذ، نتائج مشجعة، تمثلت في تقليص اختلال الموازين الاقتصادية الكلية، حيث أدى ذلك إلى انخفاض كل من عجز الموازنة والتضخم، كما أدى إلى ارتفاع الاحتياطي من النقد الأجنبي واستقرار سعر الصرف ، واتجه ميزان المدفوعات إلى التحسن المضطرد.
واتسم هذا التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، بمناخ سياسي موات، حيث شرع اليمن منذ إعادة تحقيق وحدته المباركة في الثاني والعشرين من مايو 1990م، وبوحي من إرادة وطنية خالصة، في إنجاز مشروعه للإصلاح السياسي المعزز بإجماع وطني غير مسبوق، حيث مثل ذلك التوجه، في توقيته وأهدافه إحدى أهم المبادرات الإصلاحية في منطقتنا.
ويترسخ في بلدنا اليوم نظام ديمقراطي تعددي، يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، ويعتمد على الانتخابات الحرة كآلية في تفويض الشعب لمن يراه أهلاً لحكمه.
و خلال أل 15 عاماً الماضية شهد بلدنا ثلاث دورات للانتخابات البرلمانية، ودورة انتخابات رئاسية تنافسية وأخرى محلية ، ويتهيأ لخوض دورة ثانية من الانتخابات الرئاسية ودورة ثانية من الانتخابات المحلية في شهر سبتمبر المقبل.
وفي حين يشكل مبدأ التداول السلمي للسلطة أحد المرتكزات التي تكفل ديمومة نظامنا الديمقراطي وحيويته، تتعزز في ظل هذا النظام أيضاً قيم الحرية والرأي والرأي الآخر، وتعمل في ظله صحافة حرة نشطة ومتعددة الاتجاهات، ويتعاظم فيه دور المجتمع المدني كشريك أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، ودور المرأة في الحياة العامة من خلال حضورها المؤثر في كافة مواقع صنع القرار.
ولقد حظي نهج التغيير الوطني لبلدنا في بعده السياسي والاقتصادي بدعم واهتمام المجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة، ومثلت صنعاء خلال السنوات العشر الماضية منبراً هاماً للعديد من المؤتمرات والملتقيات الإقليمية المعنية بالديمقراطية وبحقوق الإنسان، في تعبير واضح على ذلك الاهتمام .

صاحب السمو .. السيدات والسادة..

إننا في الوقت الذي نعتبر فيه أن الديمقراطية وما يرتبط بها من قيم وممارسات جزءٌ من التزامنا الوطني وخيار لا رجعة عنه، فإننا نؤمن أيضاً بأهمية وجود مبادرة عالمية تحقق التوازن المطلوب في العلاقة بين أطراف النظام الدولي، وتدفع بالتوجه نحو ترسيخ الديمقراطية في العالم قدماً، مقترناً برغبة في تعميق الفوائد الاقتصادية لهذا التوجه.
إن المواطن في البلدان الفقيرة بالإضافة إلى رغبته في أن يُحترم رأيهُ وصوتهُ الانتخابي يحرص، أيضاً ، على أن تتوفر له ثلاثُ وجباتٍ في اليوم وسقفٌ فوق رأسه، وتعليمٌ جيدٌ ورعايةٌ صحية كاملة، إنه ببساطة يتوق إلى حياة لا تنقصها الرفاهية وحياة كريمة كتلك التي يعيشها

المواطن في البلدان المتقدمة.. وفي هذا الإطار تبرز الحاجة إلى أن تقوم الدول المتقدمة بتشجيع اندماج الدول النامية بما فيها دول منطقتنا، في نظام التجارة العالمي، لما لذلك من آثار إيجابيةٍ كبيرةٍ لا تخفى على أحد .

إننا نؤمن أن التطور الديمقراطي يأتي من ذات الدول نفسها، وأن كل بلد يختار طريقه إلى الديمقراطية دون فرض من الخارج، ولنا فيما يجري في العراق مثال واضح لما يمكن أن يؤدي إليه التدخل الخارجي، وكلنا أمل أن يتخطى شعب العراق الشقيق المحنة التي سببها الغزو الأجنبي وأن يتعافى مجدداً على أساس من اتفاق أبنائه على تثبيت الأمن والاستقرار والمحافظة على وحدة العراق وهويته العربية وخروج القوات الأجنبية المحتلة.

إن المستوى الحالي من العلاقات بين أطراف نظام التجارة الحرة العالمي يؤشر إلى وجود اختلال واضح في ميزان المبادلات التجارية لفائدة طرف دون آخر، على الرغم من القواعد التي ترعاها منظمة التجارة العالمية، والتي تضمن قدراً من الحماية لاقتصاديات الدول الفقيرة بغية تحقيق التكافؤ المفترض بين أطراف نظام التجارة الدولية.

إن هذا الاختلال لا يخدم اقتصاديات الدول الفقيرة التي لا زالت تعاني من مشكلة محدودية السلع القابلة للتصدير وهي في معظمها مواد خام، أو منتجات زراعية أو منتجات سلعية أخرى تفتقد إلى الكفاءة الإنتاجية القادرة على المنافسة، بسبب محدودية الإمكانيات التكنولوجية.. هذا فضلاً عما يسببه التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار المنتجات الخام لهذه الدول ووقوع تلك السلع تحت تأثير المناخ المتقلب للعرض والطلب الدوليين في تعميق المشاكل الاقتصادية لتلك الدول .

يأتي هذا في حين تتمتع سلع ومنتجات الدول المتقدمة، باستقرار سعري يميل إلى الارتفاع بصورة مستمرة الأمر الذي يلحق ضرراً بالغاً في اقتصاديات الدول الفقيرة، ويؤثر بشكل مباشر في ميزان مدفوعاتها.

صاحب السمو .. السيدات والسادة..

إن الدول الفقيرة لا زالت ترزح تحت أعباء الديون التي جاءت نتيجة حاجة تلك الدول إلى تغطية احتياجاتها من السلع والمنتجات المصنعة في الدول المتقدمة ، خاصة تلك التي تمول بقروض تجارية وبنسب فوائد مجحفة.

هذه الأعباء أثرت وتؤثر بشكل بالغ في سياسات تلك الدول الموجهة نحو الإصلاح الاقتصادي، وقضت وتقضي بشكل شبه كامل على فرصها في الاستفادة من إجراءات تحرير التجارة فيها، وتضعها في مواجهة عجز غير مسيطر عليه في موزاين مدفوعاتها، مقترن بزيادة في الطلب الكلي مقابل انخفاض في العرض الكلي لديها، وبالتالي زيادة في أعداد الفقراء والمعوزين والعاطلين عن العمل، ولذلك تبعاته من المشاكل السياسية وعدم الاستقرار التي تواجهها البلدان الفقيرة.

وللقضاء على هذه المشكلة فإن الأمر يتطلب مبادرات شجاعة من قبل الدول المتقدمة تتمثل في إعفاءات جزئية مرحلية، أو إعفاءات كلية من هذه الديون، وذلك وحده لا يكفي، إذ يتطلب الأمر أيضاً زيادة نسبة المساعدات الحكومية والقروض منخفضة الفوائد ، والقيام باستثمارات حقيقية في البلدان الفقيرة تتميز بالقدرة على الثبات في ظل الظروف الصعبة، وتتقاسم أعباء المخاطر في هذه الدول.

ومن المهم أن يتم التركيز من خلال تلك المساعدات على دعم السياسات الاقتصادية الهادفة إلى الإصلاح وتطوير الإمكانيات الإنتاجية للدول الفقيرة، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية للوحدات الصناعية وللأفراد في تلك البلدان بما يمكن سلعها من النفاد إلى الأسواق العالمية بشروط ومزايا تنافسية.
ولعله من نافلة القول، وتبيين البين إن زيادة دخل الفرد في الدول الفقيرة ستترتب عليها زيادة في القوة الشرائية ونموٌ في حجم الاستهلاك الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والفقيرة، والذي تعد الأولى الطرف الأكثر استفادة منه.
وتبعاً لذلك فإن من مصلحة الجميع أن تغني الدول الفقيرة بآليات ووسائل الدعم التي سبقت الإشارة إليها، لأن ذلك سيعود بالنفع على الدول المتقدمة صاحبة النسبة الأكبر في حجم التجارة الدولية، وذلك تطبيقاً لسياسة "إغن جارك" بدلاً من السياسة القديمة سيئة الصيت " إفقر جارك".

صاحب السمو .. السيدات والسادة..

إن جهود التنمية في منطقتنا واجهت خلال نصف القرن ونيف الماضي تحديات خطيرة، تحت أجواء الصراع العربي الإسرائيلي وما لازمه من تعثر للحل العادل والدائم لقضية العرب المركزية فلسطين بسبب عدم استجابة الكيان الصهيوني للمطالب المشروعة والعادلة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف، فضلاً عن استمرار هذا الكيان في احتلال الأراضي العربية في الجولان ومزارع شبعا.

ومن الضروري التأكيد هنا على أنه بدون وجود أفق مشجع لحل هذه المشكلة، يتجلى فيه إجماع وإصرار دوليين، على تطبيق مقررات الشرعية الدولية الضامنة لإنهاء هذا الصراع، فإن المشكلة باعتبارها من أخطر مهددات التنمية في منطقتنا ستستمر، فلا تنمية بدون سلام.
وفي حين تتردد أصداء مبادرة ما يعرف بالشرق الأوسط الكبير الذي يرى في الديمقراطية أساساً للتغيير في المنطقة، فإننا نأمل من الدول التي ترعى هذه المبادة السياسية بأن تتبنى مبادرة أخرى اقتصادية من نوع مشروع مارشال لتنمية المنطقة، يتضمن فيما يتضمن رغبة حقيقية في نقل وإحلال التكنولوجيا وليس حجبها كما نرى ونلمس اليوم.
وفي اعتقادي أن تلازم هاتين المبادرتين يبدو ضرورياً للغاية ، كما أن على دول منطقتنا أن تبادر هي أيضاً إلى إقامة شراكة سياسية واقتصادية وتجارية، وأن تكون تلك الشراكة أداة تمكنها من إدراك قطار الثورة الصناعية الثانية، ثورة المعلومات وتقنية الاتصالات، بعد أن حرمت من الاستفادة من منافع ومزايا الثورة الصناعية الأولى.. وبما يسهم على المدى المتوسط والبعيد، في خلق اقتصاديات متكافئة ومتسمة بالتكامل وفي تعظيم المنافع المتبادلة، وفي تقوية دور المنطقة كاقتصاد متكامل وقادر على الاندماج في نظام التجارة الحرة متعدد الأطراف.
وعلينا في إطار هذه الشراكة، أيضاً، أن ينظر إلى التنمية المستدامة وإلى النمو الاقتصادي في المنطقة، بمثابة التزام ينبغي أن تلمسه دولنا القادرة منها والفقيرة، وأن يجري تنفيذ ذلك الالتزام من خلال العمل على تأهيل الاقتصاديات الفقيرة، وتعظيم فرص الاستثمارات المتبادلة وإدراك أهمية الانتقال الحر والمنضبط لرؤوس الأموال والعمالة.
وأجدها فرصة لكي أنوه بالمبادرة التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال انعقاد المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين في ابوظبي عام 2005م، والتي تهدف إلى المساهمة في

تحقيق تأهيل اقتصاد اليمن وتوثيق عرى التعاون والتنسيق بين اليمن ودول مجلس التعاون وبما يحقق الرخاء والرفاهية ويعزز من الترابط بين شعوب هذه الدول.
وأنتهز هذه الفرصة لكي أعبر لكم يا صاحب السمو عن عن بالغ الشكر والتقدير على الدور الذي أديتموه شخصياً من أجل تحقيق هذا الهدف ، والشكر موصول إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على ما أسهمت به من دور على هذا الصعيد.
وأرى في هذا التوجه أساساً مهماً لتأسيس اقتصاد قوي ومتكامل سينعكس بفائدته على اليمن ودول مجلس التعاون معاً..
أشكركم يا صاحب السمو على حسن صبركم وأناتكم، وأتمنى لبلدكم الشقيق قطر المزيد من التقدم والازدهار في ظل قيادتكم الحكيمة ..
وأشكركم، أيتها السيدات، أيها السادة جميعاً، وأتمنى لأعمال المنتدى التوفيق والنجاح ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته